ظاهرة الأمهات العازيات
كخلفية لتفشي الطفولة المسعفة في المجتمع الجزائري

أ.سليمة قاسي
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تناولت هذه المداخلة إحدى الظواهر الخطيرة و الدخيلة على المجتمع العربي الإسلامي، الذي يتمتع بالقيم والمبادئ المستوحاة من تعاليم الدين الحنيف ،الذي تحكمه الثوابت وتسوده الرحمة وتعمه العافية، وخطورتها جلبت اهتمامنا بدرجة كبيرة حيث تشير الإحصائيات المسجلة إلى تفاقمها الملحوظ والمستمر، ونعني بذلك ظاهرة الأمهات العازبات، التي تعد من الطابوهات التي فرضت نفسها بالجزائر في الآونة الأخيرة، لأنها تعكس العلاقات المحرمة التي تفرز الطفل الغير الشرعي أو الطفل المسعف ، و هو ما يعكس الاقتران الواضح بين ظاهرتي الطفولة المسعفة والأمهات العازبات مما يجعلها تشكل الخلفية الفعلية لتفشي مشكلة الطفولة المسعفة، التي تصنف بدورها من بين أهم وأخطر المشاكل الاجتماعية التي تجتاح بلدنا، وتحتاج إلى تكاثف الجهود من أجل الوقوف على أسباب تناميها والآثار المترتبة عنها ،بغية إيجاد سبل الوقاية والعلاج ، ما جعل تناول موضوع الأمهات العازبات كأحد العوامل المساهمة في خلقها، بالبحث والتحليل مطلبا ضروريا، فحاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز طبيعة العلاقة بينها وبين مشكلة الطفولة المسعفة، والكشف عن أسبابها والتعرف على حجمها من خلال رصد لإحصائيات مسجلة في المجتمع الجزائري،مع الإشارة في الأخير إلى مدى نجاعة المنظومتين الدينية والقانونية في التصدي للظاهرة.

مقدمة:

تعتبر الطفولة اللبنة الأولى في بناء شخصية الفرد ، فهذه الأخيرة تتكون من خلال القيم والمبادئ والعادات والتقاليد التي يتشربها ويتلقاها الطفل في الأسرة كأولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لتجعل منه في المستقبل فردا فاعلا في مجتمعه، وأي خلل يشوبها يؤثر على باقي المراحل اللاحقة ، ذلك ما جعل عديد دول العالم،سيما الجزائر تولي العناية والاهتمام الواضح لهذه المرحلة من حياة الإنسان، إلا أن الشوارع اليوم تعد مسرحا يعرض أبشع المظاهر والصور لأطفال في سن مبكرة يستنشقون الغراء ويبيعون ويستهلكون السجائر والمخدرات والأقراص، يسرقون ويقومون بمختلف الاعتداءات... أي هي

سلوكات وممارسات، تحضر كل طفل منهم مع بزوغ فجر الرجولة إلى مجرم محترف، تعيشها شريحة هامة من أطفال الجزائر ،الذين من المفترض أن يكونوا بالمدارس في ضوء ما تنص عليه قوانين الدولة الجزائرية فيما يخص إجبارية التعليم، لكن انتزعوا من دفء الأسرة وحضن المدرسة، وزج بهم في عالم لا يعرفون شيئا عما يتربص بهم فيه من مخاطر، ذنبهم أنهم ضحايا نزوات وأخطاء الكبار، إلا أن هذه السلوكات لا تعدو كونها مرآة عاكسة لواقع طفولي مرير وبائس، رغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لإنقاذ هذه الشريحة المهملة من المجتمع وحمايتها و التي تحتاج إلى الرعاية كونها جيل المستقبل وبالتالي التصدي لهذه المعضلة،على غرار "عملية التكفل بهذه الفئة عن طريق مؤسسات ذات طابع إداري واستقلالية مالية وهذا بمقتضى المرسوم رقم 80 /83 المؤرخ في 15-3-1980 المتضمن إنشاء دور الأطفال المسعفين وتنظيمها وتسييرها".[1]

مشكلة الدراسة:

والحديث عن الطفولة المسعفة يقودنا حتما للحديث عن الأخطاء التي يرتكبها البالغون عن قصد أو غير قصد، والخطيئة التي يشترك في ممارستها زوجان غير شرعيين، وغالبا ما تتحمل المرأة عواقبها، كون بذرة العلاقة غير الشرعية تبرز عبر حملها الغير المبرر في عيون العائلة والمجتمع، ووقوع النساء في الخطيئة يجعلهن أمهات عازبات، لأبناء غير شرعيين يعانون الوحدة، الضياع، وفقدان الدفء العائلي..ليحتضنهم الشارع بما يحمله من أخطار وأمراض اجتماعية، ويحدث هذا خاصة إن لم يسعفهم الحظ بإحراز مكان في إحدى مراكز أو دور الطفولة المسعفة المنتشرة عبر ربوع الوطن، في ظل عدم تحمل الأولياء لمسؤولياتهم تجاه أولادهم غير الشرعيين، لأن وجودهم ببساطة هو نتاج نزوة عابرة وطيش شباب، وفي الوقت ذاته يكون هذا الفعل المشين قد أفرز مشكلة من بين أهم وأخطر المشاكل الاجتماعية التي تجتاح بلدنا، وتحتاج إلى تكاثف الجهود من أجل الكشف عن أسباب تناميها والآثار المترتبة عنها ،بغية إيجاد سبل الوقاية والعلاج، وبالتالي تناولها بالبحث والتحليل مطلبا ضروريا، بل واجبا وطنيا على كل غيور على وطنه من أجل إزاحة هذا الهم المنهك، الذي يمثل الهدر بعينه للقوى البشرية في الوقت الذي

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: الثلاثاء أول جمادى الأولى 1400 هـ الموافق لـ 1980/03/15. ص 475 .

أصبح رأس المال البشري هو رأس المال الحقيقي، الذي يجب استثماره لتحقيق كل تنمية حقيقية، فخطورة الظاهرة جلبت اهتمامنا و أثارت الكثير من التساؤلات بداخلنا تمحورت في مجملها حول:

- هل لظاهرة الأمهات العازبات علاقة بتفشي مشكلة الطفولة المسعفة في المجتمع الجزائري
- وما مدى حجم الظاهرة في المجتمع الجزائري
- وما مدى نجاعة المنظومتين الدينية والقانونية في التصدي لها.

ولتحقيق أهداف هذا البحث والإجابة عن تساؤلاته قصد المساهمة في القضاء على ظاهرة الطفولة المسعفة أو على الأقل الحد والتقليل منها حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على ظاهرة الأمهات العازبات كإحدى المسببات و العوامل المساهمة في خلقها وإبراز طبيعة العلاقة بينها وبين مشكلة الطفولة المسعفة، والكشف عن أسبابها والتعرف على حجمها من خلال رصد لإحصائيات مسجلة في المجتمع الجزائري مع الإشارة في الأخير إلى مدى نجاعة المنظومتين الدينية والقانونية في التصدي للظاهرة.

1- تعريف مصطلح الأمهات العازبات:

إن مصطلح **"الأمهات العازبات"** مصطلح مركب يتكون من كلمتين اثنين ، الأولى "الأمهات" وهي جمع أم و"الأم" في اللغة هي الأصل،حيث قال ابن منظور في لسان العرب «أم الكتاب فاتحته وأصله..وقيل كل آية محكمة من آيات الشرائع والأحكام والفرائض ..وأم الكتاب أصل الكتاب..وقيل القرآن كله من أوله إلى آخره»[1] .

فكلمة "أم" تعني الأصل ما يدل على أن مصطلح **"الأمهات العازبات"** يعني أصل لهؤلاء الأبناء المولودين خارج الإطار الشرعي أي الزواج ،على اعتبار أن الأصل في نشأة الولد أو الجنين يكون رحم الأم، فمن هنا اعتبرت الأم أصلا.

أما الشق الثاني من المصطلح، لفظ **"العازبات"** فمفهومه حسب ما أوردته كتب اللغة يشير إلى معنيين اثنين لمفردة "العزب" وهما عدم التزوج، والإبعاد

[1] ابن منظور لسان العرب دار صادر طبعة جديدة محققة بيروت ط 1 سنة 2000م المجلد الأول مادة الهمزة ص 160 161

والتخفي،حيث قال الرازي في مختاره «**العزاب بالضم والتشديد الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء ومنه العزوبة**»[1]

وهي كلمة نفهم منها عدم التزوج ،أما المعنى الثاني الذي تدل عليه نفس اللفظة هو الإبعاد والإغراب والإخفاء استنادا إلى قول الرازي في مختاره «**عزب بعد وغاب ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم «من قرأ القرآن في أربعين ليلة فقد عزب**»[2] ومعناه لا يغيب عن علمه شيء

فالعازيات هنا بمعنى إبعادهن عن الجادة والطبيعة ،أي عازبات عن الأطر الشرعية للحصول على الأمومة والطريق الواضح لها، وإننا نعتقد أن المعنيين كليهما موجود ولائق في هذه الكلمة، فسواء كان اللفظ بمعنى فقدان الأهل، أي الأزواج أو بمعنى الإبعاد ، فكلاهما يدل على عدم التزوج وعدم الأهلية.

وعليه ومما سبق يتبين أن مصطلح **"الأمهات العازبات"** بصيغته المركبة يعني النساء اللائي أنجبن أبناء دون زواج شرعي،وتتكفل الدولة برعايتهم وتربيتهم في مراكز ودور الطفولة المسعفة التابعة لها.

وبالتالي ظاهره الأمهات العازبات تعكس العلاقات المحرمة التي تفرز الطفل المسعف .

2- تعريف الطفل المسعف:

حسب ما جاء في المادة 08 من القانون الداخلي للمؤسسة يعرف الأطفال المسعفين كالتالي:

الأطفال المحرومين من الأسرة بصفة نهائية والمتمثلين فيما يلي:

- الطفل الذي فقد أبويه أو السلطة الأبوية بصفة نهائية بقرار قاضي الأحداث
- الطفل المهمل والمعروف أبويه الذي يمكن اللجوء إلي أبويه أو أصوله والمعتبر مهمل بقرار قضائي.

[1] الرازي مختار الصحاح ، ضبط وتخريج وتعليق مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، ط 4 ،الجزائر، 1990م ص279.

[2] الحديث ورد في مختار الصحاح للرازي ص279

- الطفل الذي يعرف بنسبه والذي أهملته أمه عمدا ولم تطالب به ضمن أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر.[1]

والطفولة المسعفة أو أيتام الدولة حسب قانون الصحة العمومية في الجريدة الرسمية من الأمر رقم 79/76 في المادة 246 بتاريخ 23-10-1976 أين يوضح الوضعية المادية للأطفال وأين يتم استقبالهم تحت وصاية مصلحة الإسعاف العمومي هم:

- المولود من أب وأم مجهولين ووجد في مكان ما وهو الوليد اللقيط
- الذي لا أب ولا أم له ولا أصل يمكن الرجوع إليه وليس له أي وسيلة للمعيشة وهو اليتيم والفقير.
- الذي سقط من سلطة الوالدين بموجب تدبير قضائي وعهد بالوصاية إلى الإسعاف العمومي للطفولة.[2]

ومن الجانب النفسي يرى زهران أنهم " أطفال بلا مأوى ولا عائلة لهم ، لديهم تفكك في حياتهم الأسرية بسبب ظروف قاهرة ومن ثم انفصلوا عن أسرهم وحرموا من الاتصال الوجداني بهم ،وما إلى ذلك من فقدان للأثر التكويني الخاص بهم والذي يكون سببه الرفض العائلي وقد ألحقوا بدور الحضانة أو مراكز الطفولة والملاجئ".[3]

واستنادا إلى ما سبق يمكننا أن نعرف الطفل المسعف، بأنه ذلك الطفل الذي يبحث عن من يقدم له الرعاية الجسمية والنفسية التي يحتاج إليها فتتكفل الدولة بتربيته في دور و مراكز تابعة لها، منذ لحظة ولادته أو لحظة تخلي والديه أو أهله عنه ،فتقوم المؤسسة الإيوائية المتخصصة بتربيته ورعايته وتعمل على توفير كل الحاجات المادية والتعليمية والاجتماعية له.

والواقع المعاش حسب ما تطالعنا به صفحات الجرائد اليومية، يشير إلى استفحال الظاهرة في مجتمعنا، نتيجة أخطاء يرتكبها الكبار و يدفع ثمنها الصغار الذين ارتفع عددهم في دور الطفولة المسعفة فباتت اليوم تضيق

[1] مديرية النشاط الاجتماعي: النظام الداخلي لدور الأطفال المسعفين، المادة 08

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" الإسعاف العمومي للطفولة"، الأحد 27 ذو الحجة 1400 الموافق لـ 1976/12/19، العدد 101،ص 11-14

[3] حامد زهران " علم نفس الطفل" ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1988 ، ص 25 .

بنزلائها الأطفال غير الشرعيين المولودين خارج مؤسسة الزواج ويتضح ذلك من خلال هذه القراءة الموجزة لإحصائيات عن الظاهرة في مجتمعنا الجزائري.

قراءة في إحصائيات حول الظاهرة:

تشير فريدة زيداني التي تعد من بين الكثير من الباحثين الذين كانت لهم دراسات حول الطفولة المسعفة، حيث بينت التزايد الهائل لعدد هؤلاء الأطفال خاصة اللاشرعيين فكان العدد سنة 1997 يقدر بحوالي2311 طفل مسعف ،أما سنة 2000 فبلغ عدد المراكز 12 متواجدة عبر الوطن وعن معدل الثلاثي الأول لسنة 2001 أكدت الإحصائيات أن عدد المسعفين هو 389 [1].

ومن جهة أخرى فقد تضاربت الأرقام حول عدد الطفولة المسعفة في الجزائر، ففي الوقت الذي تصر فيه وزارة التضامن الوطني والأسرة حين تصرح منذ سنوات على وجود 3 آلاف طفل سنويا ولد خارج مؤسسة الزّواج، تنادي جهات ناشطة في مجال حماية حقوق الطفولة المسعفة بارتفاع الرقم إلى 45 ألف طفل غير شرعي سنويا.[2]

كما تؤكد إحصائيات للمنظمة العالمية للصحة، التي تم الكشف عنها في ملتقى حول الصحة العمومية لسنة 2006، أنه يتم تسجيل معدل 5 آلاف أم عزباء في السنة بالجزائر، وهو ما يقابله وجود حوالي 7 آلاف طفل يولدون سنويا خارج إطار الزواج الشرعي في عدة مناطق من الجزائر، واستنادا لإحصائيات اللجنة الوطنية للسكان وحسب تحقيق ميداني حول الأطفال غير الشرعيين والأمهات العازبات، أشرف عليه المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، فإن الظاهرة أصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل ولم تعد تعني مجرد خطأ وقعت فيه الأم مثلما كان الاعتقاد سائدا عنه، وأكدت النتائج الأولية للتحقيق الذي أنجز بطلب من المنظمة العالية للطفولة "**اليونيسيف**" أن ثلث

[1]- Farida zidani , " l'enfant hors mariage en Algérie", édition enapm, Alger, p 72.

[2] رفيقة.م "سن قانون يحمي الطفولة المسعفة مطلب لا رجعة فيه"مقال نشر في يومية الشاهد الجزائرية 2012/04/29 متاح على الموقع الالكتروني http://echahedonline.com/ar

الأمهات العازبات ولدن أكثر من مرة، وبعضهن لهن أكثر من ثلاثة أولاد يتم التخلي عنهم في مستشفيات الدولة ومراكز الطفولة المسعفة.[1]

وفي ذات السياق قدمت أرقاما، كشفت عنها سابقا مديرة النشاطات الاجتماعية لولاية قسنطينية، فقد تم إحصاء 190 حالة أم عازبة خلال سنة 2006 بنفس المدينة منها 150 حالة وضعن الجنين في المستشفى .وتقريبا ألف طفل يولدون سنويا في الجزائر خارج العلاقة الشرعية للزواج وهذا ما أكدته،وأضاف أن نتائج التحقيق الميداني الذي أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية بنفس المدينة والذي سجل 697 حالة وفاة أثناء الحمل أو الولادة، منها 38 حالة بسبب الإجهاض[2].

وفي إطار الحديث عن جهود الدولة المبذولة إزاء الظاهرة وحسب الإحصائيات التي تتوفر عليها الوزارة المعنية، فقد " تكفلت الدولة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2007 بحوالي 27400 طفل مسعف، عبر مختلف ولايات الوطن، استقته من المستشفيات وعيادات التوليد العمومية وتدخلات مصالح الأمن، كما تكفلت ذات الوزارة بـ 24ألف طفل مولود خارج الزواج أو محروم من العائلة من أصل 29 ألف ولدوا في السنوات العشر الأخيرة، أما الحقوقية فاطمة الزهراء بن براهم، وفي تصريح سابق لها أكدت بأنه تم إحصاء أكثر من 45

[1] سمية .ب " قنبلة موقوتة صنعها الطيش وعجزت الدولة عن إيقاف عقاربها"، مقال نشر باليومية الإخبارية الجزائرية صوت الأحرار، يوم 2010//01/22 ،متاح على الموقع: http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=14800

[2] ثريا مسعودة ،الزواج العرفي من عوامل تفاقم ظاهرة الأمهات العازبات "،مقال نشر في جريدة الحوار الجزائرية، يوم2009/11/26 متاح على الموقع: http://www.djazairess.com/elhiwar/21571

ألف حالة جديدة سنويا للأطفال المسعفين خلال السنة الجارية2012، وأن أغلبية هؤلاء يولدون خارج المستشفيات،[1]

وخلال سنة 2012 تكلفت الجزائر، عبر 48 ولاية، بـ 33 ألف حالة لأمهات عازبات وأكثر من 7 آلاف طفل غير شرعي مما ساهم وبشكل مباشر في انتشار التشرد والإجرام لا سيما أن أكثر الأطفال غير الشرعيين يترعرعون في الشوارع معانقين بذلك الإجرام والانحراف، حيث وفي الموضوع ذاته، أكدت مصالح الأمن تورط أطفال الشوارع في جرائم شتى، وأمام هذا العدد الذي يعد رقم كبير لا يستهان به فالوصاية تبقى عاجزة حيال الظاهرة وهو ما يتضح من خلال نقص مراكز الإيواء بالجزائر، إذ لا يتعدى عددها 363دارا أو مركزا موزعة عبر 48 ولاية[2].

وفي ضوء هذه الإحصائيات المذهلة والغير الدقيقة، مع غياب رقم آخر غير معلوم عن أولئك المواليد الذين يتم إجهاضهم أو دفنهم و هم أحياء أو أموات أو الرمي بهم في القمامات أو في الطرقات، نجد أن ظاهرة الأمهات العازبات من الطابوهات التي فرضت نفسها بالجزائر في الآونة الأخيرة، حيث تشير الإحصائيات المسجلة إلى تزايد عددهن وبلوغه منحنيات مخيفة ،كما نلمس اقترانها الفعلي بالطفولة المسعفة وهو ما يؤكده صاحب إحدى المقالات التي نشرت في جريدة النهار، وحملت تقرير ميداني حول موضوع الطفولة المسعفة في المجتمع الجزائري حين يصرح صاحبها "أن معظم الأطفال حديثي الولادة الذين يدخلون دار الطفولة المسعفة بسبب العلاقات غير الشرعية[3] ، من

---

[1] عقيلة قصراوي "ألف طفل غير شرعي يولدون سنويا بالجزائر"الأمهات العازبات ضحايا في ظل فراغ قانوني مقال نشر في جريدة الشاهد 2012/09/29 متاح على الموقع: http://www.echahedonline.com/ar/permalink/11591.html

[2] خيرة .ب "33ألف أم عازبة وأكثر من 7 آلاف طفل غير شرعي يواجهون خطر الانحراف بالجزائر"مقال نشر في جريدة الأحداث 2012/06/10 متاح على الموقعhttp://www.elahdath.net/index.php/social/6531.html

[3] زكرياء .ب" الطفولة المسعفة في الجزائر بين الواقع والتطلعات"مقال نشر بجريدة النهار بتاريخ31 أيار 2008، 10:14:00 متاح على الموقع:http://www.ennaharonline.com/ar/?news=10762#ixzz2FbF1ELyu

هنا يبدو جليا مدى الارتباط الوثيق بين ظاهرتي الأمهات العازبات والطفولة المسعفة، إلى حد أنه إذا أردنا البحث عن أسباب مشكل اللقطاء أو الأطفال المتخلى عنهم أو غير الشرعيين أي الطفولة المسعفة، يتوجب علينا البحث عن أسباب مشكل العلاقات المحرمة التي تفرز لا محالة الطفل المسعف.

أسباب الظاهرة:

ظاهرة الأمهات العازبات، معضلة تكمن وراءها عدة أسباب، والأخطر فيها هو السكوت المزمن عن ذكرها رغم كونها حقيقة يعيشها مجتمعنا،لأن المتضرر الأول فيها بناة الغد وجيل المستقبل الذين كتب لهم جراء ذلك أن يعيشوا محرومين من أبسط حقوقهم الشرعية المكفولة في الدستور، والمتمثلة في الحصول على الاسم والهوية والرعاية اللازمة وحق التمدرس، وقبل الخوض في التفصيل في أسباب تفشي الظاهرة يمكن أن نقسمها إلى قسمين:

1. أسباب قاهرة خارجة عن قدرة المرأة واختيارها وهي المتمثلة في الاغتصاب بشتى أساليبه وصوره حيث تصبح في هذه الحالة ضحية تستوجب الرأفة والرحمة، وتتطلب علاجا جسديا ونفسيا لمحو آثار ما مورس عليها لان ديننا لا يحمل الفرد فوق طاقته

2. مشاركة المرأة في الفعل برضى وطواعية، وذلك بممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج (الزنى) مع صديق أو قريب بأجر أو بدعوى الوعد بالزواج والتقارب والتعارف من أجل ذلك، وفي هذه الحالة تكون المرأة مشاركة للرجل في الفعل مسؤولة عن جرمها

وخلف كل ذلك نجد جملة من العوامل لها أثرها الواضح في ذلك، نستهلها بوسائل الإعلام فليس هناك من عامل ساهم في تفكيك أواصر الأسرة ،وأخل بمنظومة القيم داخل المجتمعات كوسائل الإعلام من شبكات الإنترنيت ، الهواتف النقالة و القنوات الفضائية وما تثبته من مشاهد و أفلام إباحية سيطرت على عقول الشباب نتيجة ما يعرض من صور خليعة، جعلت منهم مدمنين على مشاهدتها ،ولا يتوانون لحظة عن اقتناء أو كراء الأشرطة و الأقراص المضغوطة، لها دون حرج ، فأضحت هذه البرامج هاجسا بل عارا حقيقيا على مجتمعنا الإسلامي، إذ عند مشاهدة الشباب لهده القنوات و الأفلام الإباحية التي تنمي و تثير فيهم الغرائز الجنسية فيخرجون إلى الشارع لتطبيق الأفعال المشينة عن طريق الاعتداء على أشخاص أبرياء أو عن طريق ممارساتها على صديقاتهم، أين باتت صفحات الجرائد لا تخلوا من الاعتداءات الجنسية و الأفعال المخلة بالحياء، سواء على

القاصرات أو البالغات والتي تنتهي برمي الرضع وجثثهم في الشوارع والقمامات.

ويحدث ذلك في غياب الوازع الديني والاجتماعي رغم كوننا مجتمعا مسلما محافظا، إلا أن تعاليم ديننا الحنيف قصفت وضربت عرض الحائط من قبل الشواذ والمرضى في ظل غياب حملات التوعية الدينية وتدني مستوى الأخلاق والركض وراء المادة دون إعطاء الاهتمام للجانب الروحي، والتخلي عن القيم والمبادئ والأخلاق، وتطبيع المجتمع مع القيم الوافدة في زمن أسموه بعصر العولمة، عمت فيه الفاحشة إذ بعد إزاحة الحياء ونقص الإيمان، يصير الإنسان ممارسا للفاحشة، ومشيعا لها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم« إذا لم تستح فاصنع ما شئت»[1]،فضلا عن استقالة الأسرة من مهمتها ودورها الذي وجدت لأجله كونها المكان الطبيعي للنشأة والنواة الأساسية، والطبيعية للمحافظة على النسل البشري من الانقراض، وعلى النسب من الاختلاط والسهر على التربية الجيدة التي تكون الحصانة لأبنائها.

مدى نجاعة المنظومتين الدينية والقانونية للتصدي الظاهرة:

إن مصطلح"الأمهات العازبات" ليس له جذور لغوية وليس له سند شرعي، ولا سند اجتماعي فمن حيث اللغة انه يجمع بين المتناقضين المتضادين، ومن حيث الشريعة فإن هذا المصطلح لا وجود له إطلاقا في الترسانة المصطلحية القانونية المنظمة للأسرة في حضارتنا الإسلامية، وفي اعتقادنا لا يوجد أي بلد إسلامي صاغ هذا المصطلح في منظومته القانونية، ومن ثم فنحن نرى أن هذا المصطلح يحمل في طياته تمردا على النظم القانونية الأسرية، إذ هو مفهوم غريب على مفاهيم الأسرة، ومن ثم فهو يشكل سابقة في انحراف المنظومة القانونية الأسرية، أو في تغريب المنظومة القانونية للأسرة الجزائرية .

فالقوانين السليمة الفطرة، ومعها الأديان السماوية، وعلى رأسها الإسلام اعتنت اعتناء كبيرا بالأسرة، ورأت فيها المكان الطبيعي للنشأة والمحافظة على النسل البشري من الانقراض،كما أن القرآن الكريم حرص حرصا شديدا على هذا الكيان الأسري فقال جل شأنه « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم

[1] الحديث في كتاب ابن قيم الجوزية ، تحقيق وتعليق يوسف علي بديوي "الداء والدواء" ،دار الفكر بيروت ودمشق مع دار الفكر بالجزائر،دون تاريخ، ص132.

وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وان تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفورا رحيما والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم واحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين» [1].

وإذا وقع المحظور وكانت المرأة ضحية، تستوجب الرأفة والرحمة وتتطلب علاجا جسديا ونفسيا لمحو آثار ما مورس عليها، لأن الإسلام لا يؤاخذ بما هو فوق طاقة الفرد وبما هو خارج عن إرادته، بل بما فعله الإنسان باختياره ومحض إرادته. والمرأة إذا أكرهت على الزنا لا يزول عنها وصف البكر وتنكح بنكاح الحرة العفيفة، قال تعالى: «ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد إكراههن غفور رحيم» [2].

أما بالنسبة للحالة الثانية التي تعتبر فيها مذنبة ومشاركة في الإجرام مما يستوجب تحسيسها بالذنب ومعاملتها بما يناسب جرمها، بل معاقبتها بما ينص عليه القانون هي وشريكها في الجرم، لأن حملها ووضعا أثران ودليلان على الجريمة التي يعاقب عليها الشرع والقانون« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولما تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن. كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» [3]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإسلام كان حريصا أيضا على تلبية الإنسان شهوته الجنسية في إطار الأسرة، واعتبر ذلك عملا طيبا يؤجر عليه المسلم رجلا كان أو امرأة ، وزاد الإسلام الأمر اهتماما حين وعد الآباء والأمهات بالثواب العظيم جزاء أتعابهم ، ومشقاتهم في تربية الأبناء ، ومن ثم فإن إباحة التقاء الرجل بالمرأة خارج إطار الأسرة، أي الزواج الشرعي يعد إشاعة للفاحشة التي حذرنا منها الإسلام وتوعد الله مرتكبيها بالعقاب والعذاب الشديد في قوله تعالى«إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين امنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة» [4].

---

[1] سورة النساء الآية 23-24 .

[2] سورة النور الآية 33

[3] سورة النور الآية 3.

[4] سورة النور آية 19

ومن الناحية القانونية نجد القانون الجزائري لا يمنع الزنا ،حيث اعتبرت السيدة الأستاذة فاطمة بن براهم وهي محامية جزائرية وقد تكلمت عن هذا الموضوع كثيرا ومطولا عبر العديد من وسائل الاعلام، حيث طالبت بضرورة مراجعة قانون العقوبات والرجوع لأحكام الشريعة الإسلامية في محاربة الزنا ، فقانون العقوبات الجزائري فيه فراغ قانوني اتجاه هذه الظاهرة(الزنا) ،وفي نفس السياق تضيف صاحبة مقال نشر على إحدى صفحات يومية الأحداث الجزائرية في حوار لها مع احد المحامين "وإن كانت المادة القانونية رقم 335 من الفقرة الثانية من قانون العقوبات الجزائري تصنف الاعتداء كجناية أو جنحة فإن المحاكم تسجل فراغا قانونيا فيما تعلق بالعلاقات الحرة والتي ينتج عنها أطفال غير شرعيين وأم عازبة "[1].وان دل ذلك على شيء إنما يدل على عدم نجاعة المنظومة القانونية في التصدي للظاهرة.

الخاتمة والتوصيات:

من خلال ما سبق عرضه يتضح بشكل كبير مدى الاقتران بين الظاهرتين (الأمهات العازبات والطفولة المسعفة) أي أن ظاهرة الأمهات العازبات بالفعل تعد الخلفية الفعلية لتفشي مشكلة الطفولة المسعفة.

وفي ضوء الإحصائيات المسجلة و المذهلة التي تشير إلى التزايد و التفاقم الكبير للظاهرة ، وبلوغها منحنيات مخيفة تبقى ظاهرة الأمهات العازبات من الطابوهات التي فرضت نفسها بالجزائر في الآونة الأخيرة، رغم كوننا مجتمعا مسلما ومحافظا، لأن المنظومة الدينية المجسدة في تعاليم ديننا الحنيف قصفت وضربت عرض الحائط من قبل الشواذ والمرضى في ظل غياب حملات التوعية الدينية وتدني مستوى الأخلاق والركض وراء المادة دون إعطاء الاهتمام للجانب الروحي، رغم المعطيات والمؤشرات الضخمة للظاهرة مما يستدعي قرع أجراس الخطر وتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما فيها الأسرة والمدرسة و المسجد ووسائل الإعلام في التربية على الأخلاق الحسنة والمبادئ الإسلامية والتوعية والتحسيس بمخاطر العلاقات غير الشرعية بين الرجل والمرأة، فضلا عن تدخل الوصاية وأخذها القضية على محمل الجد من

[1] خيرة .ب "33ألف أم عازبة وأكثر من 7 آلاف طفل غير شرعي يواجهون خطر الانحراف بالجزائر"مقال نشر في جريدة الأحداث 2012/06/10 متاح على الموقعhttp://www.elahdath.net/index.php/social/6531.html

خلال الحل القانوني، فالقانون ما وضع إلا لينظم العلاقات بين الأفراد وردع المجتمع من الظواهر السيئة والقضاء عليها، وهو الأساس لمحاربة أي ظاهرة اجتماعية تمس بالمجتمع فضرورة العودة للتشريع الإسلامي المعروف بأنه شرع الحدود على جريمة الزنا فهو الحل الأمثل في اعتقادنا للقضاء على الظاهرة .